

# الملك عبد الله يتسلم تقرير مؤسسة النقد وسط مؤشرات على أداء قوي للاقتصاد السعودي

**السياري: سجلنا فائضا بقيمة 51.9 مليار دولار في 2004 والمؤسسات الدولية تثني على الانضباط المالي**

الاثنين 06 رمضان 1426 هـ 10 أكتوبر 2005 العدد 813

جريدة الشرق الأوسط

الصفحة: الاقتصاد

الرياض: «الشرق الأوسط»

تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس التقرير السنوي الـ41 لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي استعرض التطورات الاقتصادية المحلية للعام المالي 2004 وأحدث البيانات للعام 2005، حيث قام بتسليم التقرير محافظ المؤسسة حمد السيارى خلال استقباله له في جدة بحضور وزير المالية الدكتور ابراهيم العساف وكبار المسؤولين في مؤسسة النقد.

كما تسلم الأمير سلطان بن عبد العزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام السعودي، نسخة من التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي الحادي والأربعين لهذا العام. وقام بتسليم نسخة التقرير لولي العهد، محافظ مؤسسة النقد الأستاذ حمد السيارى، خلال استقبال سموه له وكبار المسؤولين في المؤسسة في مكتبه في الديوان الملكي بقصر السلام أمس. وقد عبّر ولي العهد عن تقديره للجهود المتميزة التي يبذلها محافظ مؤسسة النقد والعاملون في المؤسسة، متمنيا أن يكون هذا العام عام خير وبركة، وللمؤسسة المزيد من التقدم والتطور.

ونقل بيان صادر عن مؤسسة النقد أمس إشادة خادم الحرمين بالتقرير ومحتوياته التي اشتملت على التطورات النقدية والمالية والاقتصادية للسعودية، كما أثنى على الدور الذي تقوم به المؤسسة في رسم السياسات النقدية في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة من أجل المحافظة على الاستقرار النقدي للبلاد وتعزيز الثقة بالريال السعودي وضمان توفير مناخ اقتصادي خال من التضخم مع ضمان توفر السيولة لتلبية احتياجات التوسع في النشاط الاقتصادي لجميع القطاعات، كما نقل البيان إشادة خادم الحرمين بدور المؤسسة بالإشراف على أداء وتطور المصارف التجارية وجهودها في تعزيز قدراتها المالية ورفقي خدماتها المصرفية وفقا لأحدث المعايير الدولية، إضافة إلى ما أوكل إليها أخيرا من الإشراف على نشاط التأمين، كما أكد على عزم الدولة في المضي نحو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة للاستفادة القصوى من المواد المتاحة. وأكد التقرير أن الاقتصاد السعودي واصل خلال العام 2004 تحقيق نتائج عالية من النمو في مختلف القطاعات للعام الثالث على التوالي عكست الجهود المستمرة في تنفيذ السياسات الاقتصادية الفاعلة والتغييرات الهيكلية والتنظيمية المناسبة، بالإضافة إلى التطورات الإيجابية في السوق النفطية، حيث نما الدخل الوطني بنسبة 16.8 في المائة، وزاد الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 5.3 في المائة وصاحب هذا النمو تحسن ملحوظ في المالية العامة للدولة التي سجلت فائضا بلغ 107 مليارات ريال (28.5 مليار دولار)، كذلك سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضا للعام السادس على التوالي وكان قياسيا في العام 2004، حيث بلغ 194.7 مليار ريال «51.9 مليار دولار»، وزاد عرض النقود بنسبة عالية في العام الماضي وخلال الأشهر المنصرمة من هذا العام مدفوعا بتوسع المصارف التجارية في إقراض القطاع الخاص مما يدل على الدور الديناميكي للقطاع الخاص في توسع النشاط الاقتصادي. وقد صاحب تلك التطورات المتميزة مناخ اتسم باستقرار سعر الصرف والأسعار المحلية، حيث نما الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام 2004 بنسبة 0.3 في المائة فقط ومن المتوقع ان يستمر الأداء القوي للاقتصاد السعودي في العام الحالي والأعوام المقبلة. وقال السيارى في الكلمة التي ألقاها أمس «ان الاقتصاد السعودي يقف حاليا أمام مرحلة جديدة تتسم بالتفاؤل الكبير والثقة الراسخة بغد واعد ومستقبل مشرق من التنمية والرخاء في كافة المجالات حسب تعبير السيارى»، معتبرا أن ذلك هو حصاد مثمر لما اتخذ من قرارات هامة ومتواصلة في مجال اعادة هيكلة وتنظيم الاقتصاد السعودي وقال السيارى ان المؤسسات الدولية وشركات التقييم اثنت على استمرار السعودية في المحافظة على الانضباط المالي وقصر توسع الإنفاق على الاستثمارات طويلة الأجل في القطاعات الانتاجية المهمة، مما يعكس إدراك ان الزيادة في الإيرادات ناتجة عن التطورات في الأسواق البترولية العالمية التي شهدت خلال العقود الماضية تقلبات كبيرة.